

خطاب معالي السيدة آمال منت مولود، وزيرة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

" المونل الثالث "

" كيتو " 17-20 أكتوبر 2016

السيد رئيس المؤتمر

معالي أصحاب السعادة والفخامة

السادة رؤساء الوفود

السيد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية

المستدامة

السادة المشاركون

أيها السيدات والسادة

يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أتقدم إليكم جميعا بأسمى تحية وأعظم تقدير متمنية أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المونل الثالث)، فرصة لتحقيق ما تصبو إليه بلادنا وكافة البلاد والشعوب من تقدم وازدهار شاملين في ظل الرخاء والأخوة والتضامن بين حكوماتنا وشعوبنا.

وأود هنا، قبل كل شيء، أن أتقدم، باسم الحكومة الموريتانية، وباسمي شخصا إلى حكومة الإكوادور الصديقة، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على هذه الدعوة الكريمة وذلك الاستقبال الرائع والضيافة الكريمة التي نحظى بها منذ قدومنا إلى هذا البلد الجميل.

أيها الإخوة والأخوات

إن تنمية دولنا وشعوبنا ووصولها إلى مصاف الأمم ومراقي الازدهار والتقدم تمر حتما بالكثير من العمل الشاق الدؤوب والخطط والبرامج الواعية. وإن التحضر المتسارع في العالم يفرض على حكوماته وشعوبه رفع التحدي المائل في تزايد عدد سكان المدن، وتحويل هذا التحدي إلى مكسب تنموي من خلال الاستفادة من الإمكانيات المهمة المتاحة وتلك التي يمكن توفيرها بالتخطيط السليم ومناهج الحكامة الرشيدة والتعاون المشترك بين البلدان،

وذلك لتحويل الكتل العمرانية إلى مراكز نموذجية تجعل السكان يتذوقون طعم السعادة ويتمتعون بحياة كريمة اجتماعيا واقتصاديا. ومن هنا تأتي أهمية هذا المؤتمر الذي نثمنه عاليا ونعتبره لبنة تضيفها الدول المشاركة إلى صروح تقدمها وازدهارها.

أيها السيدات والسادة

تشارككم حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية هذه المشاغل التي ظلت دوما تدخل في صميم اهتماماتنا وركيزة أساسية من ركائز خططنا التنموية العمومية. وبتوجيهات سامية من فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية، فقد اعتمدنا سياسة شاملة في مجالات العمران والإسكان والاستصلاح الترابي وعصرنة المدن مكنت خلال السنوات الأخيرة ما بين 2008-2015 من تحقيق نتائج باهرة نعتبرها طفرة نوعية في هذه المجالات، في انسجام كامل مع أهداف المونل الثاني.

ففي المجال العمراني الذي هو الأساس الأول لإنشاء المدن ركزنا على إعداد مخططات حديثة تتميز بتسيير أفضل للمجال تتحقق من خلاله الانسيابية الكاملة في المجال الطرقي، وتخصيص مساحات كافية لإقامة المشاريع الخدمية والمنشآت العمومية، مع الاهتمام بالساحات العمومية والمجالات الخضراء داخل المدن. وقد شملت هذه المخططات توسعة وتحديث العديد من المدن (10 مدن)، ومناطق إعادة تأهيل الأحياء العشوائية في (10 مدن) وكذلك التجمعات القروية (6) والمدن الجديدة (مدينتان). وقد عكفت بلادنا على تحسين واعتماد مدونة جيدة للعمران تمثل لأول مرة ركيزة أساسية ومرجعية ضرورية للمالكين العقاريين والفاعلين في مجال العمران.

وفي مجال **القضاء على ظاهرة الأحياء والتجمعات العشوائية** التي تشوه المدن وتحرم سكانها من ظروف الحياة الكريمة، انتهجت بلادنا مقاربة كانت موضع ثناء شركائنا في التنمية والمستفيدين من هذه البرامج على حد سواء، بسبب نجاعتها وانخفاض تكاليفها. وشملت العديد من المدن الرئيسية في البلاد. حيث مكنت من: منح ما يزيد على 200.000 قطعة أرضية مستصلحة استفاد منها نفس العدد من الأسر ذات الدخل المنخفض، ومكنت من إمداد هذه الأحياء بالطرق المعبدة والمدعمة، والمنشآت العمومية الصحية والتعليمية والخدمية والإدارية، إضافة إلى شبكات الماء والكهرباء والاتصالات.

ومما يميز هذه التجربة أنها مكنت المواطنين من الولوج إلى الملكية العقارية المجانية داخل أحياء قديمة مستصلحة أو في مناطق تأهيل جديدة تتوفر على ما ذكرنا من بنيات تحتية أساسية بتمويل كامل من ميزانية الدولة. كما مثلت القيمة العقارية العالية لهذه القطع مساهمة من الدولة في مشروع الأسرة لبناء منزل حديث في مدينة عصرية.

وفي مجال **السكن الاجتماعي** تطبق بلادنا سياسة تركز على تحفيز الولوج إلى الملكية العقارية الآمنة لأكثر عدد من الأسر وفقا لقواعد ديمقراطية وشفافة، وتشجيع البناء الذاتي للمنازل، ووضع إطار مؤسسي محفز لدخول الفاعلين والمستثمرين، ووضع الآليات المناسبة لتمويل السكن. وفي هذا السياق أنشأت بلادنا شركة وطنية متخصصة في استصلاح الأراضي وبناء وتسويق المساكن والقطع الأرضية التي استصلحت وسوقت حتى الآن: آلاف القطع الأرضية ومئات الشقق السكنية، كما تتوفر البلاد على 18 مؤسسة خاصة للترقية العقارية، هذا مع إنشاء صندوق لدعم السكن. في حين تحتاج سوق السكن سنويا ما يقارب 10.500 شقة موزعة بين المدن.

وفي ما يتعلق بالاستصلاح الترابي أصدرت بلادنا سنة 2010 القانون التوجيهي في مجال الاستصلاح الترابي الذي سد فراغا هائلا حيث حدد التوجيهات العامة للسياسة الوطنية والوسائل والبنيات الخاصة بالاستصلاح الترابي المتمثلة في الخطة العامة الوطنية للاستصلاح التي تنفرد منها خطط خاصة بالولايات، والخرائط الوطنية للبنيات الكبرى، والمخططات الوطنية لتخصيص المجال، والدراسات والاستشرافات القطاعية والجهوية.

أما فيما يخص التشريع العمراني فقد تمكنا من إنشاء مدونة للعمران، وقانون للتنظيم العقاري، والقانون التوجيهي في مجال الاستصلاح الترابي وقانون الترقية العقارية الذي يحدد واجبات وحقوق الفاعلين في مجال الترقية العقارية.

وتعتبر البيئة عموما هي الحاضنة للمدن والضامنة لصحة نموها وتطورها في بُعديها داخل وخارج المدن. وللعناية بهذا المجال نسعى في مدننا إلى توفير بيئة صحية بزرع الأحزمة الواقية من زحف الرمال وزرع المساحات الخضراء وحملات التشجير المنظم وتطبيق قوانين تجرم قطع الأشجار والعبث بالبيئة، ومكافحة الفيضانات بإنشاء السدود الواقية وإعداد دراسات علمية حديثة للحماية من زحف مياه المحيط نحو المدن الشاطئية، وخصوصا العاصمة نواكشوط التي بدأ فيها إنجاز للصرف مشروع للصرف الصحي ومجابهة مياه الأمطار الراكدة التي تهدد سلامة المباني وصحة السكان. كما تقدمت بلادنا أشواطاً في تخلص مدننا الكبرى من النفايات الصناعية والمنزلية التي ظلت لعقود تقض مضاجع السكان.

أيها السادة والسيدات

لقد مكنت هذه السياسات من تحسين البنيات التحتية لمدننا وتحسين ظروف عيش السكان ووضعهم الاقتصادي وخلقت آلاف فرص العمل، وحولت أسرا كانت بالأمس فقيرة إلى ملاك عقاريين ينعمون بكل الخدمات الأساسية بأقل التكاليف المتاحة تحت سقف المساواة وتكافؤ الفرص وشفافية الإجراءات. ولا يزال أمامنا الكثير من التحديات التي تحتاج جهداً إضافياً ووسائل أكبر.

إن بلادنا تدعم وتثمن عالياً الجهود الرامية إلى تنسيق موقف عالمي موحد من مشروع البرنامج العالمي المستقبلي الذي سيتفاوض عليه خلال الأيام القادمة. وفي هذا الصدد فقد شاركت بلادنا في صياغة إعلان (أبوجا) المصادق عليه في شهر فبراير 2016، والذي كرس الموقف الإفريقي منذ شروع الأجندة العالمية، وكذلك الموقف العربي من هذه الوثيقة المصادق عليه في قمة نواكشوط، الدورة العادية السابعة والعشرين للجامعة العربية بتاريخ 25-26 يوليو 2016.

ولا يسعني هنا قبل أن أختتم هذه الكلمة إلا أن أتوجه بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وكل أصدقائنا وشركائنا في التنمية والدول الصديقة والشقيقة لدعمهم الدائم لبرامجنا وخططنا التنموية..

وفي الأخير أرجو من الله أن تتكلل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح وأن يكون بوابة تقضي بنا إلى نجاح أفضل وأكبر لجهود الدول المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله